الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس في القانون

كلية الحقوق

جامعة المملكة

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 23-24 فبراير 2015

HC062-C2-R062

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية.....2

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم 7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 14

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين.....22

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 30

6. الاستنتاج 36

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب–مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

1.2 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة المملكة

أُجريت عملية مراجعة البرامج في كلية الحقوق من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها

لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 23–24 فبراير 2015، لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: برنامج البكالوريوس في القانون.

ويقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج البكالوريوس في القانون؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة المملكة، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة المملكة في 27 نوفمبر 2014، بأنَّها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الحقوق إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال 23–24 فبراير 2015. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة المملكة بعملية تقييم ذاتي للبرنامج الأكاديمي الذي تطرحه الكلية؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 11 يناير 2015.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج البكالوريوس في القانون وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من اثنين مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) لتحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة المملكة من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في القانون. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة المملكة أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على جامعة المملكة أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة المملكة على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج البكالوريوس في القانون بهذا الخصوص.

1.3 نبذة عامة حول كلية الحقوق

تأسست جامعة المملكة عام 2001، وبدأت الدراسة فيها عام 2004، وهي تضم الآن أربع كليات هي: كلية الآداب، كلية إدارة الأعمال، كلية الهندسة، وكلية الحقوق. وتضم كلية الحقوق قسمين هما: قسم القانون العام، وقسم القانون الخاص بفروعهما المتنوعة. وتطرح الكلية برنامجًا واحدًا في درجة البكالوريوس هو: برنامج البكالوريوس في القانون.

بدأت الدراسة في برنامج البكالوريوس في القانون منذ عام 2005، وكان عدد الطلبة المسجلين حين ذاك (22) طالبًا، وتخرجت أول دفعة من البرنامج في عام 2007، وكانت مكونة من خريج واحد. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج للعام الأكاديمي 2014–2015، (491) طالبًا، كما بلغ عدد الخريجين منذ نشأة الكلية حتى وقت الزيارة الميدانية (99) خريجًا. ويبلغ عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية في الكلية (18) عضوًا.

1.4 نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في القانون

يطرح برنامج البكالوريوس في القانون من قبل كلية الحقوق بجامعة المملكة، ويتم تدريس البرنامج باللغة العربية. ويتبع البرنامج أسلوب الساعات المعتمدة، حيث يتوجب لاستكمال متطلبات البرنامج اجتياز 138 ساعة دراسية بنجاح، وتقسم هذه الساعات إلى متطلبات جامعة ومتطلبات كلية ومتطلبات تخصص، كما يحتوي البرنامج على مادة للتدريب العملي ومادة لبحث التخرج؛ وقد بدأت الدراسة في برنامج البكالوريوس في القانون منذ عام 2005، وكان عدد الطلبة المسجلين حين ذاك (22) طالبًا، وتخرج أول خريج للبرنامج في العام 2007. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج للعام الأكاديمي 2014-2015 (491) طالبًا، كما بلغ عدد الخريجين منذ نشأة الكلية حتى وقت الزيارة الميدانية (99) خريجًا. ويبلغ عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية (18) عضوًا يعملون بدوام كامل، ومن حاملي درجة الدكتوراه ما عدا واحدًا، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يعملون بالدوام الجزئي.

1.5 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج البكالوريوس في القانون

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

2.1 لدى الكلية إطار أكاديمي للبرنامج يحدد فيه أهداف البرنامج، والذي يسعى إلى تخريج طالب يمتلك المهارات القانونية والمعارف الثقافية؛ للمساهمة بشكل فاعل في العمل القانوني والمجتمع بشكل عام، ويكون قادرًا على التعلم الذاتي، وتحمل المسئولية، ويتحلى بأخلاقيات وآداب المهنة. كما توجد جداول يتم من خلالها ربط أهداف البرنامج بشكل واضح مع رسالة وأهداف الكلية. وبشكل عام، فهناك توافقٌ ما بين أهداف البرنامج وكلٍّ من رسالة وأهداف الكلية، كما تهدف الكلية إلى المساهمة في تحقيق رسالة الجامعة ورؤيتها وخطتها الإستراتيجية، والذي أشار جدول الربط بين أهداف البرنامج، وأهداف الكلية إلى أنه يتم من خلال تحقيق جميع أهداف البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود أهداف واضحة للبرنامج تتفق مع رؤية ورسالة الكلية والجامعة.

2.2 يطبق برنامج البكالوريوس في القانون أسلوب الساعات المعتمدة بمعدل (138) ساعة معتمدة؛ مقسمة إلى (21) ساعة لمتطلبات الجامعة، و(21) ساعة لمتطلبات الكلية، و(96) ساعة لمتطلبات التخصص؛ تقسم إلى (72) ساعة لمتطلبات التخصص الإجبارية، و(12) ساعة لمتطلبات التخصص الإجبارية المساندة، و(12) ساعة لمتطلبات التخصص الاختيارية، والتي يمكن للطالب اختيارها من بين مجموعة من المواد المتنوعة. وتلاحظ اللجنة، مع التقدير، أن نسبة مواد القانون المتخصصة في الخطة الدراسية مناسبة، وان المواد التي يمكن اعتبارها من المواد غير المتخصصة في القانون واضحة الصلة ببقية مواد البرنامج، كما أنَّ توزيع المقررات بين الاختيارية والإجبارية متناسبٌ. غير أنَّ لجنة المراجعة علمت خلال الزيارة الميدانية أنَّ عدد المقررات الاختيارية التي يتم طرحها في الفصل الدراسي محدودٌ، وبالتالي لا يسمح للطالب بالاختيار الفعلي، وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بطرح عدد مناسب من المواد الاختيارية في كل فصل دراسي. كما توجد خطة دراسية نموذجية لطرح المقررات ضمن أربعة مستويات تتيح التقدم من سنة إلى أخرى، ومن مادة إلى أخرى بشكل منطقي ومتسلسل؛ تتنامى من خلاله المعارف والمهارات والقدرات التطبيقية. كما يحدد البرنامج وبشكل واضح المتطلبات المسبقة لكل مقرر دراسي؛ لضمان التدرج المناسب للطالب، وترى لجنة المراجعة أن المتطلبات السابقة

للمقررات في عمومها مناسبة، غير أنها ترى ضرورة إضافة مقرر: "أحكام القانون الإداري"؛ ليكون متطلبًا مسبقًا لمقرر "المالية العامة"، حيث إنَّ من أهم مكونات خطة مادة المالية العامة موضوعَ الموازنة العامة للأجهزة الحكومية، والموازنة العامة للجهاز الإداري المركزي؛ الأمر الذي يقتضي معرفة الطالب المسبقة بكل الأشخاص العامة، وبمفاهيم القانون الإداري، لذلك توصي اللجنة أن يكون مقرر: "أحكام القانون الإداري" متطلبًا مسبقًا لمقرر "المالية العامة". كما لاحظت لجنة المراجعة غياب مقرر عن المسئولية المهنية وأخلاقيات المهنة – وإن كانت بعض مفرداته موجودة في مقررات دراسية مختلفة في البرنامج. وترى لجنة المراجعة أنَّ إضافة مقرر عن المسئولية المهنية وأخلاقيات المهنة في مرحلة متقدمة من البرنامج سيحدث تحسنًا نوعيًّا في البرنامج، كما أنه سيعزز تجربة الطالب خلال قيامه بالتدريب العملي، ويساهم في تحقيق أهداف البرنامج ومواصفات الخريجين. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بدراسة إمكانية إضافة مقرر مستقل عن المسئولية المهنية وأخلاقيات المهنة في البرنامج؛ لكونها من المواد المهمة لخريج بكالوريوس في القانون. وتتيح الخطة الدراسية المجال لخلق بيئة تعليمية مناسبة للتوازن بين المعارف والمهارات، والنظرية والتطبيق، وذلك من خلال مقرر التدريب العملي، ومقرر بحث التخرج، ومقرري تطبيقات في القانون العام والخاص، إضافة إلى المحكمة الصورية والزيارات الميدانية. كما علمت لجنة المراجعة أنَّ برنامج البكالوريوس في القانون قد استفاد من عدد من المراجعات الداخلية والخارجية، والتي أدت إلى تعديلات في الخطة الدراسية، وإضافة بعض المواد؛ بناءً على توصيات لجان المراجعة؛ مثل إضافة مادة أصول البحث القانوني، ومادة مدخل إلى علم الاقتصاد، ووضعها كمتطلب مسبق لمادة المالية العامة، هو تطور مناسب يصب في كل ما سبق بيانه. وبشكلٍ عام، تقدر لجنة المراجعة أن المنهج الدراسي مناسبٌ لأهداف البرنامج، ودرجته العلمية، ومحتواه متسق مع البرامج المماثلة في الجامعات البحرينية والعربية، كما تتيح الخطة الدراسية التقدم من سنة إلى أخرى، ومن مادة إلى أخرى بشكل منطقي، ومتسلسل تتنامى من خلاله المعارف والمهارات والقدرات التطبيقية والعملية.

2.3 توجد توصيفات واضحة للمقررات الدراسية تحتوي على مفردات المادة، والحقول العلمية والتي تمت مقايستها مع مفردات مقررات مشابهة في كليات مناظرة من ناحية السعة والعمق، بالإضافة إلى مراجعتها من قبل مقيمين خارجيين. وكذلك تم مواءمة محتوى المناهج الدراسية ومفرداتها مع برامج مماثلة في كليات مناظرة، ومع متطلبات المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع كليات

الحقوق في جمهورية مصر العربية الصادر في سنة 2009، ومعايير نقابة المحامين الأمريكيين ABA. ويتضمن توصيف المقرر مفردات المقرر، والخطة الأسبوعية، ومخرجات التعلم المطلوبة، وطرائق التعليم والتعلم والتقييم المتبعة، والكتب والمراجع الدراسية ومصادر التعلم. ومن خلال الاجتماع مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة والاطلاع على عينات من ملفات المقررات التي تحتوي على توصيفات المقررات الدراسية، بالإضافة إلى نماذج من أعمال الطلبة المصححة، تبين للجنة المراجعة أن المفردات الدراسية للمقررات، بصورة عامة، مناسبة لطبيعة ومستوى المقرر، ومتسقة مع الخطة الدراسية (المنهج الدراسي) ككل، ومستوفية للشروط والمعايير الخاصة بالمجال التخصصي والدرجة العلمية، وأنَّها تأخذ الواقع القانوني البحريني في الاعتبار من خلال اعتماد مراجع متصلة بالقانون البحريني.

2.4 يحتوي برنامج البكالوريوس في القانون على ثمانية أهداف، تم تحويلها إلى (22) مُخْرَج تعلم مطلوب للبرنامج، تم تقسيمها إلى: المعرفة والفهم، المهارات الخاصة بالموضوع، مهارات التفكير، والمهارات العامة والمنقولة. وقد تم ربط مخرجات التعلم المطلوبة بأهداف البرنامج من خلال مصفوفة تبين العلاقة بين كل مخرج وأهداف البرنامج. درست لجنة المراجعة المخرجات المطلوبة للبرنامج، ولاحظت أنَّها وبشكل عام متناسقة مع البرنامج، وأهدافه، وملائمة للدرجة العلمية الممنوحة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أنه تم إدراج المخرج "يلتزم بالقيم الأخلاقية والمهنية" تحت المهارات العامة والمنقولة، في حين أن الالتزام بأخلاقيات المهنة يعد مكونًا رئيسًا في العقلية القانونية للطالب؛ اذ يعتمد عليه في فهم وتحصيل الكثير من المواد العملية والتطبيقية في البرنامج. كما أن لجنة المراجعة لاحظت كثرة عدد مخرجات البرنامج، وتداخل بعضها؛ مما يصعب عملية قياس هذه المخرجات؛ ولذلك توصي لجنة المراجعة الكلية بمراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وتحديدها بصورة أكثر شمولية لتسهيل عملية القياس.

2.5 اطلعت لجنة المراجعة، كما سبق بيانه، على عينة واسعة من ملفات المواد. التي تحتوي على العديد من البيانات المتعلقة بكل مقرر على حدة، والتي كان منها بيان لمخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر على حدة، بحيث تم بيان مخرجات التعلم التي تستهدفها المادة ضمن محاور أربعة: المعرفة والفهم، المهارات الخاصة بالموضوع، مهارات التفكير الناقد، والمهارات المنقولة والعامة. كما تم ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بالمساقات والموضوعات المدرجة لكل مادة.

وتبين للجنة المراجعة تناسب العينة التي تم الاطلاع عليها مع أهداف ومستويات هذه المقررات. كما تبين من المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية الدور الإيجابي الذي يقومون به مع منسقي المقررات وممثلي ضمان الجودة في مراجعة هذه المخرجات بصورة دورية؛ لضمان أن يُعبَّرَ عنها بصورة مناسبة حسب طبيعة ومستوى المقرر، وأن تكون قابلة للقياس. وقد قامت الكلية بوضع خارطة للمهارات، يتم من خلالها ربط مخرجات التعلم المطلوبة بالمخرجات المطلوبة للبرنامج. كما ذكر أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين تمت مقابلتهم عددًا من الأمثلة عن كيفية التحقق من إلمام الطلبة بالمخرجات المطلوبة للمقررات وربطها بالمخرجات المطلوبة للبرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات متسقة مع محتوى ومستوى المقررات، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

2.6 يحتوي برنامج البكالوريوس في القانون على مقرر إجباري للتدريب العملي مخصص له ثلاث ساعات معتمدة، يمكن للطالب التسجيل فيه عند اجتيازه (105) ساعة معتمدة من متطلبات البرنامج. ويعد هذا المقرر مكونًا مهمًّا في الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس لكلية الحقوق، حيث توجد له مخرجات تعلم محددة تتصل بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ويقوم الطالب من خلاله بالعمل في جهات مختلفة ذات صلة بالعمل القانوني والتي من أهمها مكاتب المحاماة، والدوائر الحكومية لمدة (200) ساعة فعلية، كما يتوجب على الطالب كتابة تقرير دوري بكل الأعمال التي قام بها، إضافة إلى التقرير النهائي الذي يبين فيه الطالب الخبرات والنواحي المعرفية والمهارات التي اكتسبها. وهناك سياسة واضحة للتقييم معروفة للطالب والمشرف الأكاديمي والميداني. وقد تبين للجنة المراجعة خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية الدور الإيجابي لمقرر التدريب العملي في تطوير المهارات العملية والمعرفية للطلبة، وإكسابهم الخبرات اللازمة للتنافس في سوق العمل، كما أبدى الطلبة والخريجين رضاهم العالي عن تجربة التدريب العملي. وتقدر لجنة المراجعة وجود مكون عملي في البرنامج يساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

2.7 يطبق برنامج البكالوريوس في القانون سياسة التعليم والتعلم الخاصة بالجامعة، والتي تحدد أنماط التعليم والتعلم المتبعة والغاية منها. ويشير تقرير التقييم الذاتي، والمقابلات التي أجريت مع أعضاء الهيئة الأكاديمية، والطلبة إلى أن أساليب التدريس المستخدمة للتدريس في برنامج

البكالوريوس في القانون هي: المحاضرة النظرية، الحلقات النقاشية (للإجابة على بعض الفرضيات التطبيقية، وذلك بشكل فردي أو جماعي)، الواجبات الفردية والجماعية (الصفية والمنزلية)، الأوراق البحثية (ومناقشتها أحيانا)، المشاركة الصفية، وأحيانا المحاكمات الصورية، والتي يتم تحديدها في توصيفات المقررات الدراسية، وربطها مع المخرجات المطلوبة للمقرر. وتوفر مادتا: "تطبيقات في القانون العام"، و"تطبيقات في القانون الخاص" فرصَ تطبيق النظريات، في حين يعزز مقرر "التدريب العملي" فرصَ الممارسة العملية، وتطبيق النظريات، وتشجيع المسئولية الفردية في التعلّم، وتنمية التعلُّم المستقل، كذلك الأمر بالنسبة لمقرري "أصول البحث القانوني"، و"بحث التخرج" اللذيْن يشجعان المسئولية الفردية في التعلّم، وتنمية التعلُّم المستقل. وقد أكدت المقابلات التي أجريت مع الطلبة والخريجين أثناء الزيارة الميدانية على استخدام الأساليب السابق بيانها، إلا أنه تبين أيضا أن الاعتماد الأكبر ارتكز على المحاضرات، كما أنه، وبالرغم من وجود قاعة يمكن استخدامها للمحاكمة الصورية، إلا أن استخدام هذا الأسلوب يظلُّ محدودًا. لذلك توصي لجنة المراجعة بضرورة التركيز – بصورة أكبر – على وسائل التعليم التفاعلي، والإكثار من اللجوء لأسلوب المحاكمات الصورية سواء على مستوى المواد التي يتم تدريسها في الفصل أو كنشاط لاصفي، لما تحققه من نتائج ومخرجات تعلم في الجانب المعرفي وفي المهارات، تفوق إلى حدٍّ كبيرٍ أسلوب المحاضرات النظرية.

2.8 يتم تقييم الطلبة من خلال "سياسة تقويم عمل الطالب"، والتي تحدد الوظائف الأساسية للتقييمات التشخيصية والتكوينية والتجميعية مع معايير واضحة للتصحيح، وآليات مناسبة لمنح الدرجات بعدالة، وتزويد الطلبة بتغذية راجعة حول تقدمهم وأدائهم؛ ممَّا يساعدهم على المزيد من التعلم، كما تحدد وثيقة "إجراءات الامتحانات النهائية" جميع التفاصيل المتبعة؛ لضمان عدالة ونزاهة وصرامة الامتحانات النهائية. وتحتوي توصيفات المقررات على طرق وأدوات التقييم المتبعة، وتوزيع الدرجات في كل مقرر والتي تشمل المشاركات، وأوراق العمل، والتقارير، والامتحانات القصيرة، وامتحان المنتصف، والامتحان النهائي. ويتم مناقشة توصيف المقرر مع الطلبة في بداية كل فصل دراسي، وقد أكد الطلبة الذين تمت مقابلتهم على ذلك. كما أثنوا على التغذية الراجعة الشفاهية والكتابية التي يتم تزويدهم بها عن أدائهم. وقد تبين من خلال مراجعة نماذج ملفات المقررات خلال الزيارة الميدانية توفير نماذج الإجابة والتغذية الراجعة المكتوبة، وإن تفاوت مستوى التفصيل من مقرر إلى آخر. كما تدعو السياسة إلى استخدام البرنامج الإلكتروني

(Turn-it-in) للكشف عن حالات الاحتيال والسرقة العلمية، حيث يطلب من الطالب تسليم أعماله من خلال البرنامج الإلكتروني. غير أنه تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية أن معظم حالات استخدام هذا البرنامج تتم في مادة بحث التخرج، بحيث يندر استخدامه لكشف الانتحال في الأعمال الصفية للمواد الأخرى. وتشجع لجنة المراجعة الكلية على التوسع في استخدام البرنامج الإلكتروني (Turn-it-in)؛ ليشمل أعمال الطلبة المختلفة. كما أنَّ هناك آليات واضحة للتظلم معروفة للطلبة، وهي تقوم على مرحلتين، حيث يتوجه الطالب بالتظلم في المرحلة الأولى إلى أستاذ المادة، وفي حالة عدم اقتناع الطالب بالنتيجة، يتقدم الطالب بالتظلم إلى لجنة التظلمات بالكلية، والتي تقوم بفحص أوراق الطالب، والتأكد من صحة الدرجات. وتقدر اللجنة المراجعة وجود سياسة واضحة للتقييم معروفة لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة، وتضمن عدالة وشفافية التقييم. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ (80%) من إجمالي الدرجة في جميع المواد، باستثناء مادتي التدريب العملي وبحث التخرج، تُخصص للامتحانات الكتابية و(30%) لامتحان منتصف الفصل، و(50%) للامتحان النهائي، فيما يتم تخصيص (5%) فقط لأوراق العمل والتقارير، وصياغة العقود و(5%) للمشاركة والتفاعل الصفي، و(10%) للواجبات والذي لا يتناسب دائمًا مع مستوى العمل المطلوب من الطالب، ومستوى وطبيعة المقرر. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بمراجعة سياسة توزيع الدرجات المتبعة في جميع مقررات البرنامج؛ ليكون أكثر اتساقًا مع طبيعة ومستوى المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له.

2.9 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- لدى برنامج البكالوريوس في القانون أهداف واضحة تتفق مع رؤية ورسالة الكلية والجامعة
- المنهج الدراسي مناسبٌ لأهداف البرنامج ودرجته العلمية، ومحتواه متسقٌ مع البرامج المقارنة في الجامعات البحرينية والعربية
- تتيح الخطة الدراسية التقدم من سنة إلى أخرى، ومن مادة إلى أخرى بشكل منطقي ومتسلسل؛ تتنامى من خلاله المعارف والمهارات والقدرات التطبيقية والعملية

- مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات متسقةٌ مع محتوى ومستوى المقررات، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج
- يوجد مقرر إجباري للتدريب العملي في المنهج الدراسي، والذي يساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج
- هناك سياسة واضحة للتقييم معروفة لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة، وتضمن عدالة وشفافية التقييم.

2.10 فيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وتحديدها بصورة أكثر شمولية؛ لتسهيل عملية القياس
- طرح عدد مناسب من المواد الاختيارية في كل فصل دراسي وإضافة مقرر مستقل عن المسئولية المهنية وأخلاقيات المهنة في البرنامج، وإضافة مقرر: "أحكام القانون الإداري" كمتطلب سابق لمقرر "المالية العامة"
- استخدام وسائل التعليم التفاعلي بصورة أكبر، والإكثار من اللجوء لأسلوب المحاكمات الصورية سواء على مستوى المواد التي يتم تدريسها في الفصل أو كنشاط لاصفي
- مراجعة سياسة توزيع الدرجات المتبعة في جميع مقررات البرنامج؛ ليكون أكثر اتساقًا مع طبيعة ومستوى المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له.

2.11 الحُكم النهائي

تطبيقا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الأول الخاص **ببرنامج التعلم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

3.1 لدى جامعة المملكة سياسة واضحة ومحددة للقبول في برامج البكالوريوس تتبناها كلية الحقوق، وهي منشورة على الصفحة الإلكترونية للجامعة وفي دليل الطالب. ويخضع جميع المتقدمين للمقابلة الشخصية، وامتحان تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية، إلا إذا كان المتقدم للبرنامج يحمل شهادة امتحان تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية (IELTS) بمعدل (5.5) على الأقل، أو (TOEFL) بمعدل (550) أو أكثر. وإذا حصل المتقدم على أقل (60%) في امتحان الجامعة لتحديد مستوى اللغة الإنجليزية فيتوجب عليه اجتياز مقرر "أساسيات اللغة الإنجليزية" (ENG011). كما يتم تقسيم الطلبة المتقدمين إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي مجموعة المتقدمين الذين تزيد معدلاتهم في الثانوية العامة عن (65%)، والمجموعة الثانية وهي مجموعة المتقدمين الذين تقل معدلاتهم في الثانوية العامة عن (65%)، حيث يقبل المجموعة الأولى مباشرة في البرنامج، أما المتقدمون من المجموعة الثانية فيحصلون على قبول مشروط باجتياز البرنامج التحضيري الذي يشمل ثلاثة مقررات أساسية هي: "أساسيات علم القانون" (قانون001) و"أساسيات اللغة العربية" (GS011)، و"أساسيات صياغة النصوص العربية". أمَّا الطلبة المحولون من مؤسسات تعليمية أخرى فيتم قبولهم في البرنامج حال حصولهم على معدل تراكمي لا يقل عن (2.0). وقد علمت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن لجنة المعادلات تقوم بدراسة المقررات التي درسها الطالب، واحتساب الساعات المعتمدة للمقررات التي تعادل من حيث المضمون أحد المقررات الموجودة في برنامج البكالوريوس في القانون، على أن يكون الطالب قد حصل على درجة (C) على الأقل. وترى لجنة المراجعة أنه بالرغم من وضوح سياسة القبول، ومساهمة المقررات الأساسية، إلى حدٍّ ما، في تحضير الطلبة للدخول في البرنامج، إلا أنها توصي بمراجعة شروط القبول، وتحديد حد أدنى لمعدلات القبول تتناسب مع احتياجات البرنامج؛ لتتوافق مع رؤية الكلية "لأن تكون من أفضل الكليات المتخصصة في مجال القانون".

3.2 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الكلية تتبع عدة أساليب لضمان أن مستويات الطلبة المقبولين تتطابق مع أهداف البرنامج، وذلك من خلال شرط اجتياز المقابلة الشخصية التي يخضع لها

جميع المتقدمين بغض النظر عن معدلهم في الثانوية العامة، وشرط اجتياز امتحان المستوى في اللغة الإنجليزية، الذي يخضع له الجميع أيضا، والقبول المشروط لكل من يقل معدله في الثانوية العامة عن (65%) بوجوب اجتياز البرنامج التحضيري. غير أنه تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات أثناء الزيارة الميدانية أن عدد الحالات التي تم رفضها بناءً على المقابلة الشخصية لا تُذكر (حالة واحدة فقط)، وأنَّ المقابلة مع المتقدم يكون هدفها توجيه الطالب باتجاه التخصص الذي يناسبه أكثر من كونها لغايات قبول المتقدم أو رفضه. كما تبين للجنة المراجعة عدم وجود دراسة أو إحصاء للطلبة الذين تم قبولهم بعد اجتياز البرنامج التحضيري، ومتابعة أدائهم الأكاديمي، ومقارنة ملفهم بملف الطلبة المقبولين مباشرة. وتوصي لجنة المراجعة بالقيام بدراسة شاملة تقيس مستوى تقدم الطلبة بناءً على مستواهم عند القبول؛ لضمان أن الطلبة المقبولين يتناسبون مع أهداف ومحتوى البرنامج.

3.3 توجد حدود واضحة للمسئوليات في إدارة البرنامج، والتي تتوزع على الإداريين وغير الإداريين من أعضاء الهيئة الأكاديمية، بدءًا من أستاذ المادة، وصولا لنائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية. ويقوم منسق البرنامج بالتعاون مع رئيس قسم القانون العام، ورئيس قسم القانون الخاص بإدارة البرنامج، ويشرف عليهم عميد الكلية والذي يعتبر المسئول الأول عن البرنامج، وتقع المسئولية الأكاديمية لإدارة وتطوير المقررات الأكاديمية في نطاق منسقي المقررات. كما يساهم مجلس الكلية ومجلس القسم، بالإضافة إلى اللجان الدائمة على مستوى الكلية في إدارة البرنامج. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية والاطلاع على محاضر اجتماعات المجالس واللجان المختلفة وجود حدود واضحة للمسئوليات المتعلقة بإدارة البرنامج معروفة لدى الهيئة الإدارية والأكاديمية للبرنامج؛ الأمر الذي تقدره اللجنة.

3.4 يقوم على تقديم برنامج البكالوريوس في القانون (18) عضو هيئة تدريس، (17) منهم من حملة درجة الدكتوراه، وتتوزع درجاتهم العلمية بين أستاذ (1)، وأستاذ مشارك (8)، وأستاذ مساعد (8)، كما تستعين الكلية بأساتذة للتدريس بالنظام الجزئي عند الحاجة، والذين بلغ عددهم ثلاثة وقت الزيارة الميدانية. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج وقت الزيارة الميدانية (491) طالبًا بنظام الدوام الكلي؛ مما يعني أن نسبة الأساتذة الذين يعملون بالنظام الكلي إلى نسبة عدد الطلاب 1 : 27؛ مما يحقق توازنًا جيدًا بين أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة. وقد اطلعت لجنة

المراجعة على السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أن تخصصاتهم العلمية وخبراتهم التعليمية تغطي المواد المطروحة في البرنامج بشكل جيد. كما لاحظت أن عددًا منهم يمتلك خبرة عملية في مجالات المهنة، والاستشارات القانونية، والمحاماة. وتقدر لجنة المراجعة أن عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية، ودرجاتهم العلمية، وخبراتهم المهنية مناسبة لاحتياجات البرنامج، وتحقق توازنًا جيدًا بين عدد أعضاء هيئة التدريس والطلبة. وتشير السير الذاتية لأعضاء الهيئة الأكاديمية إلى قيامهم بنشر عدد من الأبحاث والكتب العلمية. كما تقوم الكلية بوضع خطة تنفيذية للبحث العلمي بناءً على إستراتيجية الجامعة للبحث العلمي، وتقوم الكلية بتقديم التقارير حول مدى التنفيذ. كما علمت لجنة المراجعة خلال الزيارة أنَّ هناك مخصصات مالية كافية لهذا الغرض، ومكافآت مالية، وقد أفاد بعض أعضاء الهيئة الأكاديمية بتخصيص جائزة للبحث العلمي لأول مرة في الجامعة. وتشعر اللجنة بالارتياح لوجود خطة واضحة للبحث العلمي تقوم الكلية بمتابعتها وتنفيذها.

3.5 لدى جامعة المملكة سياسات وإجراءات واضحة لتعيين وتقييم وترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية، يتم تطبيقها فيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في القانون، حيث يقوم مجلس القسم بإعداد خطة التوظيف السنوية التي يتم عرضها على مجلس الكلية، ومن ثمَّ إلى مجلس الجامعة للموافقة النهائية. وإدارة الموارد البشرية هي الجهة المسئولة عن تنفيذ خطة التوظيف، وتعريف الموظف الجديد على السياسات الرئيسة للجامعة والكلية، فيما يختص رئيس القسم بتهيئة عضو الهيئة الأكاديمية الجديد، وتعريفه بمسئولياته الأكاديمية وسياسات الجامعة، والكلية فيما يتصل بعملية التعليم والتعلم وإدارة البرنامج. ومن أجل استبقاء أعضاء الهيئة الأكاديمية، تتبع الجامعة نظام العقد المفتوح، حيث تجدد عقود أعضاء الهيئة الأكاديمية سنويًّا، مالم تكن هناك ترتيبات بديلة من أحد الطرفين. وتقوم الكلية بتقييم عمل أعضاء الهيئة الأكاديمية من خلال عدة محاور تشمل التقييم الذاتي، وتقييم المسئول الإداري، وتقييم الزميل في القاعات الدراسية، وتقييم الطالب. وقد تحققت لجنة المراجعة خلال المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية من رضاهم عن إجراءات التعيين والتهيئة والتقييم والاستبقاء. وتوجد سياسة وإجراءات لترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية، تم مقايستها مع سياسة الترقية في جامعة محلية، تحدد بشكل واضح معايير استحقاق الترقية، وعملية التقييم واتخاذ القرارات. وقد تمت ترقية عضوين من الهيئة الأكاديمية لكلية الحقوق في الثلاث سنوات الأخيرة من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ مشارك. وقد درست لجنة

المراجعة نماذج من محاضر اجتماعات لجنة الترقيات، والتي دلت على التزام اللجنة بتنفيذ سياسة الجامعة بصورة شفافة وواضحة. وتقدر لجنة المراجعة وجود آليات واضحة لتعيين وتقييم وترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية يتم تطبيقها بصورة متناسقة وشفافة.

3.6 يشيـر تقرير التقييم الذاتي إلـى أنَّ جامعة المملكة تستخدم منظومة إلكترونية تفاعلية (Adaptive Tech Solution – ATS)، لإدارة المعلومات يتم من خلالها استخدام العديد من الأنظمة مثل نظام معلومات الطلبة، والشئون المالية والموارد البشرية، وذلك لإدارة العمليات اليومية للوظائف المختلفة لإدارة البرنامج ومصادره المختلفة. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال الزيارة التفقدية لإدارة القبول والتسجيل، والمكتبة، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، واللقاء مع أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة، وجود وتوظيف هذه الأنظمة لتسهيل إدارة البرنامج. كما تم البدء بتوظيف نظام لإدارة التعلم الإلكتروني، والذي يسهل لأعضاء الهيئة الأكاديمية، ومنسقي المقررات إدارة المعلومات المتصلة بالمقرر، كما يساهم في التواصل مع الطلبة، وتوثيق كل ما يتم تبادله بين عضو هيئة التدريس والطالب من وسائل تعليمية وتقييمية. واتضح للجنة المراجعة من خلال المقابلات مع الموظفين أن الأنظمة المطروحة تستخدم على نحو فعال في توليد التقارير التي تساهم في عملية صنع القرار فيما يتعلق بإدارة البرنامج، وتقدم الطالب في دراسته، وأيضًا لتسهيل الكشف المبكر ودعم الطلبة المتعثرين. وتقدر لجنة المراجعة وجود منظومة إلكترونية لإدارة المعلومات؛ يتم الاستفادة منها في دعم إدارة وتقديم البرنامج.

3.7 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الجامعة طورت مجموعة من السياسات والإجراءات؛ لضمان أمن وسلامة سجلات الطلبة، حيث تحتفظ ببيانات الطلبة بسرية في نظام إلكتروني خاص محمي من خلال مجموعة من التطبيقات الأمنية، ويمكن للطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية استخدامه من خلال خاصية اسم مستخدم وكلمة سر خاصة. كما تبين من اللقاء مع أعضاء هيئة التدريس، وزيارة إدارة التسجيل أنَّ عملية رصد الدرجات تتم إلكترونيا، وورقيًّا بطريقة تضمن سلامتها ومراجعتها ودقتها. ولدى الجامعة إجراءات لاسترجاع المعلومات عند الكوارث، حيث يتم تحديث السجل الاحتياطي للمعلومات يوميًّا، وأسبوعيًّا، وشهريًّا، وسنويًّا، ويتم حفظها في مكانين منفصلين؛ أحدهما داخل مقر الجامعة، والثاني في مقر آخر. كما لاحظت لجنة المراجعة خلال الجولة التفقدية أنَّ لدى الجامعة غرفتين مؤمنتين لأرشفة وتخزين نسخ مطبوعة من سجلات

الطلبة والوثاق المهمة. ولجنة المراجعة تقدر وجود سياسات وإجراءات منفذة؛ لضمان أمن معلومات الطلبة ودقة النتائج.

3.8 في ضوء الجولة التفقدية التي قامت بها لجنة المراجعة لمبنى الجامعة، وموقع الكلية تبين للجنة أنَّ الكلية مجهزة بالعديد من الموارد البنيوية الملائمة لاحتياجات البرنامج، مثل القاعات الدراسية المجهزة بأجهزة العرض الإلكتروني، والسبورة التفاعلية المناسبة لاستخدام معظم أساليب التعليم والتعلم، ومختبرات الحاسوب المجهزة بأعداد كافية من أجهزة الحاسوب والبرامج والخدمات الأخرى. كما توجد قاعة متعددة الأغراض، ومساحات لاستراحة الطلبة، وتواصلهم، والعمل على مشروعاتهم الدراسية. كما يتم توفير خدمة الـ Wi-Fi، في مبنى الجامعة بالكامل. وأكدت إدارة الجامعة والكلية على وجود مشروع لتوسعة المباني سيؤدي إلى تحسين نوعي في مستوى الخدمات المقدمة للطلبة، وأعضاء الهيئتيْن الإدارية والأكاديمية، حيث تم وضع التصميمات الهندسية لتلك التوسعة، والجامعة في المراحل الأخيرة للحصول على تراخيص البناء. توجد مكتبة رئيسة للجامعة توفر أماكن مخصصة للاطلاع، و(16) جهاز حاسب آلي للبحث والاطلاع على المصادر الإلكترونية. وتحتوي مكتبة الجامعة على عدد من الكتب المطبوعة والإلكترونية المناسبة لبرنامج البكالوريوس في القانون، إضافة إلى المجلات العلمية وقاعدتي بيانات إلكترونيَّتيْن. إلا أن لجنة المراجعة لاحظت غياب بعض المصادر التعليمية المهمة لدراسة القانون، مثل وجود نسخة فعلية (غير إلكترونية) من الجريدة الرسمية وبعض الموسوعات القانونية المهمة مثل موسوعة السنهوري، فمثل هذه المصادر التعليمية أساسية في تعليم مادة القانون. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بزيادة المصادر المتوفرة في مكتبة الجامعة لدعم برنامج البكالوريوس في القانون بصورة أكبر.

3.9 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن البرمجيات المستخدمة في الجامعة، وفي إدارة البرنامج تحتوي في طياتها على أنظمة تعقب يمكن من خلالها بيان معدلات استخدام العديد من الموارد المخصصة للبرنامج. ولدى جامعة المملكة نظام تعقب إلكتروني لاستخدام المختبرات يسمح بإنشاء تقارير عن معدلات ومدة الاستخدام على مستوى الجامعة والكلية والبرنامج. كما توفر منصة التعلم الإلكتروني معلومات عن مدى استخدام الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية لهذه المنصة. كما تبين من زيارة المكتبة واللقاء مع أعضاء الهيئة الأكاديمية أنه يتم إرسال تقارير

دورية عن نسب الاستخدام للمكتبة، ولمواردها الإلكترونية، والفعلية، والمدة الزمنية لهذه الزيارات لعدة جهات في الجامعة ومنها إدارة الكلية. غير أن لجنة المراجعة لم تر أدلة على الاستخدام الفعلي لمثل هذه البيانات أو توظيفها في اتخاذ القرار، كما لم يتبين للجنة وجود نظام تعقب متكامل على مستوى إدارة البرنامج يؤثر على مراحل اتخاذ القرار. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بتوظيف التقارير والمعلومات التي توفرها أنظمة التعقب بشكل منهجي ومنتظم في اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة وتقيم البرنامج.

3.10 كما سبقت الإشارة إليه، توفر الجامعة العديد من الموارد للطلبة مثل المكتبة والمختبرات والبرامج الإلكترونية التي تسهل لهم التسجيل في المواد، والحصول على الموارد التعليمية والتحصيل. كما يتم تكليف أعضاء الهيئة الأكاديمية بإرشاد الطلبة في مراحل مختلفة من حياتهم الأكاديمية، وقد أثنى الطلبة والخريجون الذين تمت مقابلتهم على دور أعضاء الهيئة الأكاديمية الإرشادي والتوعوي. كما بين الطلبة كيف يتم توضيح وتسهيل استخدام المكتبة لهم من قبل أعضاء الهيئة الأكاديمية والقائمين على إدارة المكتبة، حيث يقوم إداريُّ المكتبة بتوجيه الطلبة وتسهيل عمليات البحث. كما يوجد إداريٌّ متخصصٌ في التعليم الإلكتروني لدعم الطلبة عند استخدام منصة التعلم الإلكتروني، والبرامج الإلكترونية التي تستعمل في تدريس بعض المقررات. كما يوجد مركزٌ للغة الإنجليزية، وعيادة طبية ومكتب للإرشاد الطلابي على مستوى الجامعة، ويحاذيه مكتب لمجلس الطلبة، والذي يوفر الدعم للطلبة من الطلبة أنفسهم. ومكتب الإرشاد الطلابي يوفر المشورة، ويتتبع أحوال الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، أو اجتماعيًّا. وتلاحظ لجنة المراجعة جهود الجامعة في توفير الدعم الفاعل الذي يستفيد منه الطالب ويساند العملية التعليمية.

3.11 تخصص جامعة المملكة يومًا لتهيئة الطلبة الجدد والمحولين للالتحاق بالبرنامج ولتعريفهم على الخدمات المتوفرة لهم، وعلى كيفية التعامل مع البرنامج والمواد. كما يمكن للطلبة التواصل مع أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية للحصول على أية معلومات إضافية أو توجيهات. فكما ذكر تقرير التقييم الذاتي يعقد يوم التهيئة في بداية الفصل الدراسي، حيث يقوم عميد الكلية ورئيس القسم بتعريف الطلبة على الكلية، وأنظمتها، وإجراءات التسجيل، وخطة البرنامج، والتعريف بالتخصص، والمقررات وزيارة بعض المرافق الأساسية في الجامعة. ولقد أعرب الطلبة الذين تمت مقابلتهم عن ارتياحهم ليوم التهيئة. وتشعر لجنة المراجعة بالارتياح لوجود ترتيبات مُطبَّقة لتعريف

الطلبة الجُدد المقبولين في المؤسسة على الخدمات المتوفرة لهم، وعلى كيفية التعامل مع البرنامج والمقررات الدراسية.

3.12 هناك سياسات وإجراءات تتبعها الجامعة بخصوص الطلبة المتعثرين أكاديميًّا ويعتبر الطالب متعثرًا أكاديميًّا إذا كان معدله التراكمي أقل من (2.0) في برنامج البكالوريوس. وقد علمت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن الجامعة تتبع أسلوب التدخل المبكر في حالة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ إذ يبدأ ذلك منذ انخفاض معدل الطالب التراكمي عن الحد الأدنى، حيث يقوم قسم القبول والتسجيل بإرسال كشف بأسماء الطلبة المتعثرين أكاديميًّا إلى المرشد الأكاديمي الذي يتابع شئونهم، ويقدم لهم النصح اللازم لتجاوز هذه المرحلة، وقد أشاد الطلبة الذين تم اللقاء بهم أثناء الزيارة الميدانية بدور الإرشاد الأكاديمي بهذا الصدد، وبمدى فاعلية نظام التدخل المبكر والمتابعة والإرشاد في الحد من هذه المشكلة قبل تفاقمها على نحو لا يمكن تداركه. ويخصص المرشد الأكاديمي ست ساعات أسبوعيًّا لهذا الغرض، يتم الإعلان عنها للطلبة. كما سيؤدي تطبيق نظام التعلم الإلكتروني، الذي بدأت الكلية بتطبيقه مؤخرًا، إلى المساهمة بشكل أكثر فاعلية في الكشف المبكر عن الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي عند رصد علامات امتحانات منتصف الفصل. وتشعر لجنة المراجعة بالارتياح لوجود إجراءات مناسبة للتعرف المبكر على الطلبة المتعثرين، ودعمهم أكاديميًّا.

3.13 تقدم الجامعة موارد مناسبة لتمكين الطلبة من توسيع خبراتهم ومعارفهم، كما توفر مادة التدريب العملي الفرصة للتعلم غير الرسمي؛ وقد قامت الكلية مؤخرًا بالتشارك مع المحكمة العسكرية لإجراء محاكمة صورية. كما تضع الكلية جدولًا سنويًّا للزيارات الطلابية لبعض الجهات الخارجية مثل المحاكم، ومجلس النواب، والوزارات، وتقوم باستضافة بعض المحاضرين الخارجيين لإلقاء المحاضرات والندوات في موضوعات تتصل بدراسة القانون. كما تحتوي بعض المقررات الدراسية على واجبات يتطلب من خلالها زيارة الطالب لمؤسسات عمل خارجية، وكتابة التقارير. ويوفر مجلس الطلبة مجالًا لتطوير قدرات الطالب الاجتماعية والثقافية. وقد أبدى الطلبة والخريجون الذين تمت مقابلتهم عن رضاهم وتقديرهم للجهود التي تبذلها الجامعة في هذا الصدد. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – جهود الكلية والقائمين على البرنامج لتوفير بيئة تعلم مناسبة للبرنامج.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك حدود واضحة للمسئوليات المتعلقة بإدارة البرنامج معروفة لدى الهيئة الإدارية والأكاديمية للبرنامج
- هناك توازن جيد ما بين عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة، كما أن درجاتهم الأكاديمية وخبراتهم التعليمية والمهنية مناسبة لاحتياجات البرنامج
- هناك آليات واضحة لتعيين وتقييم وترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية؛ يتم تطبيقها بصورة متناسقة وشفافة
- توجد لدى الجامعة منظومة إلكترونية لإدارة المعلومات يتم الاستفادة منها في دعم إدارة وتقديم البرنامج
- لدى الجامعة سياسات وإجراءات يتم تطبيقها لضمان أمن معلومات الطلبة ودقة النتائج
- تحرص الكلية والقائمون على البرنامج على توفير بيئة تساعد على التعلم غير التقليدي.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على القسم القيام بما يلي:

- مراجعة شروط القبول، وتحديد حد أدنى لمعدلات القبول تتناسب مع احتياجات البرنامج، بالتوافق مع رؤية الكلية "لأن تكون من أفضل الكليات المتخصصة في مجال القانون"
- القيام بدراسة شاملة تقيس مستوى تقدم الطلبة بناءً على مستواهم عند القبول؛ لضمان أن يكون الطلبة المقبولين يتناسبون مع احتياجات البرنامج
- زيادة المصادر المتوفرة في مكتبة الجامعة لدعم برنامج البكالوريوس في القانون بصورة أكبر
- توظيف التقارير والمعلومات التي توفرها أنظمة التعقب بشكل منهجي ومنتظم في اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة وتقيم البرنامج.

3.16 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

4.1 لدى برنامج البكالوريوس في القانون سبع مواصفات محددة لخريجي البرنامج؛ ليكون لديه المعرفة بقواعد ونظريات القانون البحريني، ويستطيع أن يكتسب المهارات ذاتيًّا، ولديه القدرة على التفكير النقدي والتواصل مع الآخرين. وقد تم ربط مواصفات الخريج بأهداف ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج من خلال مصفوفة تبين العلاقة بينهم. وقد بين أعضاء الهيئة الأكاديمية خلال المقابلات كيف يتم التحقق من اكتساب الخريج لهذه السمات من خلال استخدام أدوات تقييم مناسبة لقياس مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، والتي تتصل بدورها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتي تم ربط سمات الخريجين بها. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – وجود مواصفات محددة لخريجي البرنامج تم ربطها بأهداف البرنامج ومخرجاته.

4.2 لدى جامعة المملكة سياسة ولائحة تنفيذية تؤطر عمليات المقايسة المرجعية التي تقوم بها. وتحدد الوثيقة أنماط المقايسة المرجعية التي تسعى إليها الجامعة والمبادئ الرئيسة للعمليات المنهجية العامة للتنفيذ، والتي تشمل التخطيط والتطبيق واستخلاص النتائج، ووضع التوصيات وتنفيذها. وقد تبين للجنة المراجعة بعد الاطلاع على بعض الملفات، واللقاء مع أعضاء الهيئة الأكاديمية قيام الكلية بالمقايسة المرجعية لبرنامج البكالوريوس في القانون مع برامج مماثلة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، واستخدام نتائج هذه المقايسات في تطوير هيكل ومحتوى البرنامج. كما تم الرجوع للمعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع كليات الحقوق في جمهورية مصر العربية الصادر في سنة 2009، ومعايير نقابة المحامين الأمريكيين ABA، لمقايسة أهداف البرنامج ومخرجاته. كما قامت الكلية بإبرام اتفاقيات تعاون مع كليات القانون في جامعات مماثلة؛ للاستفادة منها في عمليات المقايسة. وتقدر لجنة المراجعة قيام الكلية بمقايسات مرجعية تم الاستفادة من نتائجها في تطوير هيكل ومحتوى البرنامج. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن هذه العمليات لم تتعدَّ مقايسة هيكل البرنامج ومحتواه ومخرجات التعلم المطلوبة له. وتوصي لجنة المراجعة بالتوسع في عمليات المقايسة لتشمل جميع العناصر الأساسية للبرنامج مثل متطلبات القبول، إنجاز الطلبة والمصادر التعليمية.

4.3 لدى الجامعة سياسات وإجراءات واضحة للتقييم، وهي معروفة لأعضاء الهيئة الأكاديمية كما تبين من خلال اللقاء بهم أثناء الزيارة الميدانية. كما يتم إعلام الطلبة بتلك السياسات، وآليات توزيع العلامات من خلال توصيف المقررات ودليل الطالب. وتحدد توصيفات المقررات أدوات التقييم، وتوزيع الدرجات بشكل تفصيلي، كما تحتوي أوراق الامتحانات على تقسيم الدرجات لكل سؤال. وقد أبدى الطلبة والخريجون الذين تمت مقابلتهم رضاهم عن عمليات التقييم المتبعة في البرنامج؛ كونها تتوافق مع سياسة التقييم المعلنة. وقد علمت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن عضو هيئة تدريس المقرر الدراسي يقوم بوضع أسئلة الامتحان بالتنسيق مع منسق المقرر وبما يتناسب مع مستوى ومحتوى المقرر، ومخرجات التعلم المراد قياسها، وتخضع أوراق الامتحانات بعد ذلك للتدقيق الداخلي والخارجي، وذلك قبل وبعد جلوس الطالب لأداء الامتحان. ويكون رئيس القسم هو المسئول عن ضمان حسن سير عملية التقييم، والتزام أعضاء الهيئة الأكاديمية بتنفيذ سياسات التقييم الخاصة بالجامعة. كما تقوم لجنة التعليم والتعلم والتقييم على مستوى الجامعة بالتدقيق في نتائج الامتحانات النهائية قبل اعتماد النتيجة النهائية ونشرها. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات وإجراءات لعمليات التقييم معروفة لدى الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية، ويتم مراقبة مدى تطبيقها باستمرار.

4.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن المرجعية في ضمان تطابق أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المراد التحقق منها هو أستاذ المادة، يساعده في ذلك منسق المقرر إضافة إلى التغذية الراجعة من عمليات التقييم الداخلي والخارجي للامتحانات، حيث يقوم عضو هيئة تدريس المقرر بالتنسيق مع منسق المقرر والبرنامج بوضع أدوات تقييم تتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي في توصيف البرنامج. وعند وضع أسئلة امتحان منتصف الفصل، والامتحان النهائي يتم ربط هذه الأسئلة بمخرجات التعلم المراد التحقق منها، ومن ثم يتم عرضها على مقيمين داخليين أو خارجيين يعلقون على مدى اتساق الأسئلة مع مخرجات التعلم. وبناءً على التغذية الراجعة من عملية التقييم يقوم عضو هيئة تدريس المقرر بمراجعة أسئلة الامتحان. كما يوجد تقييم لاحق للتحقق من رصانة وعدالة التقييم. وتقدر لجنة المراجعة وجود آليات لضمان توافق عملية التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. غير أنه لم يتبين للجنة المراجعة من مجموع الأدلة المقدمة وجود آلية واضحة ومعروفة معتمدة لدى الكلية؛ لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة من

خلال دراسة نتائج أعمال الطلبة المقيَّمة. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بتطوير آليات للتحقق من مدى اكتساب الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومن ثم للبرنامج.

4.5 لدى الكلية نظام للتدقيق الداخلي في امتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية تم تطبيقه بشكل رسمي منذ الفصل الأول من العام الأكاديمي 2014-2015. وقد تبين للجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن عملية التدقيق الداخلي تتم على مرحلتين: قبل عقد الامتحان وبعد ذلك، حيث تطلع لجنة التعليم والتعلم والتقييم بالكلية على امتحان منتصف الفصل قبل عقده، وتقوم بإبداء ملاحظاتها عليه والتي تناقش من قبل عضو هيئة تدريس المقرر الدراسي، ورئيس القسم، ومنسق المقرر، ومن ثم يتم التعديل إذا كان هناك ضرورة وتخطر لجنة التعليم والتعلم بذلك، غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن تعليقات لجنة التعليم والتعلم والتقييم كانت محدودة، واقتصرت على شكل ورقة الامتحان أكثر من محتواها. كما تقوم اللجنة بمراجعة أوراق الامتحانات المصححة؛ للتأكد من دقة التصحيح والدرجة المرصودة. وحيث إن سياسة التقييم لم يتم تطبيقها إلا لفصل دراسي واحد، لم تتمكن لجنة المراجعة من تقييم فاعلية هذه السياسة، وعليه تنصح لجنة المراجعة الكلية بالاستمرار في تطبيق سياسة التدقيق الداخلي، وقياس فاعلية هذه السياسة، ومتابعة أثرها في تطوير آليات التقييم.

4.6 تتبع كلية الحقوق سياسات وإجراءات الجامعة الخاصة بالتدقيق الخارجي، حيث يتم التدقيق الخارجي على الامتحانات النهائية فقط، ويقع على مرحلتين، واحدة قبل عقد الامتحان؛ يقوم فيها المدقق الخارجي بتقييم ورقة الامتحان، وتقديم ملاحظاته حول توافق أسئلة الامتحان مع أهداف ومخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي وطبيعة ومستوى المقرر من خلال استمارة معدة لهذا الغرض. وقد أبلغت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن رئيس القسم يقوم بمناقشة ملاحظات المقيم الخارجي، إن وجدت، مع منسق وعضو هيئة تدريس المقرر الذي يقوم بالتعديلات اللازمة، وإحالة ورقة الامتحان المعدلة إلى لجنة التعليم والتعلم والتقييم للموافقة على طبع الامتحان بشكله النهائي. والمرحلة الثانية تكون بعد عقد الامتحان، ويتم فيها ارسال عينة من إجابات الطلبة التي تم تصحيحها الى المدقق الخارجي، وذلك لقياس مدى تحقيق عملية التقييم لأهدافها والاستفادة من ملاحظات المدقق الخارجي في تطوير المقررات. وتلاحظ لجنة المراجعة وجود إجراءات مطبقة للتدقيق الخارجي لعملية التقييم.

4.7 قامت لجنة المراجعة، خلال الزيارة الميدانية بالاطلاع على عينات واسعة من أعمال الطلبة المقيمة في مقررات دراسية مختلفة، وقد تبين للجنة المراجعة أن مستوى إنجاز الطلبة يتناسب بشكلٍ عام مع مستوى ونوع البرنامج. فقد اطَّلعت لجنة المراجعة على نماذج من مشروعات التخرج للطلبة، ولاحظت أن مستوى هذه الأبحاث، وبشكل عام، يتناسب مع مستوى ومتطلبات البرنامج ودرجته العلمية. كما تبين للجنة المراجعة أن أعضاء هيئة تدريس المقررات يستخدمون وسائل متنوعة، مثل الامتحانات التحريرية، والشفهية، والأبحاث، والمشاركات الصفية والواجبات المنزلية والصفية وغيرها لتقييم مدى إنجاز الطلبة وتحصيلهم. غير أنه وبالرغم من وجود التنوع في نوعية أدوات التقييم من حيث موضوعاتها، ومن حيث وظائفها القياسية إلا أن لجنة المراجعة لاحظت أن الأسئلة في عدد من الامتحانات التي اطلعت عليها في ملفات المواد كانت بنفس الدرجة في السهولة، بمعنى أنَّها متنوعة في النوع (أسئلة نظرية وعملية وتحليلية)، وتقيس الحد المتوسط المطلوب للمقرر الدراسي إلا أنَّها لا تتدرج في الصعوبة والعمق لقياس الفوارق الدقيقة بين الطلبة وإبراز الطلبة الأكثر تميزًا. لذلك توصي اللجنة بضبط إجراءات وأساليب التقييم لتمييز مستويات الطلبة بما يتناسب مع طبيعة ومستوى البرنامج.

4.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الحد الأدنى المطلوب للنجاح في المقررات الدراسية هو الحصول على (60%) من الدرجة النهائية، وهو ما يتوافق مع البرامج التي تتبع النظام الأمريكي للساعات المعتمدة. كما تبين من تتبع النتائج النهائية للخريجين خلال السنوات الثلاث السابقة للزيارة الميدانية (2011–2014)، وجود توزيع طبيعي للدرجات، حيث بلغ متوسط المعدل التراكمي للخريجين (2.80، و2.61، و2.81) على التوالي. وبلغ عدد الخريجين في هذه السنوات (98) خريجًا حقق منهم نحو (14) تقدير: "ممتاز" في حين حقق (4) منهم تقدير: "مقبول"، و(55) منهم حقق تقدير: "جيد" و (25) منهم حقق تقدير: "جيد جداً". كما لاحظت لجنة المراجعة من خلال الاطلاع على نماذج أعمال الطلبة، وتقارير المدققين الداخليين والخارجيين عدم وجود تضخم في الدرجات الممنوحة للطلبة بشكلٍ عام، كما تفيد التغذية الراجعة من الجهات التي قضى فيها الطلبة فترة التدريب العملي عن رضاهم عن مستوى أداء طلبة البرنامج مقارنة بمتدربين من برامج أخرى محلية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن مستوى إنجاز الخريجين يتناسب مع أهداف البرنامج.

4.9 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام الكلية بتتبع الدفعات الدراسية، وقياس نسب التقدم والاستبقاء، وطول فترة الدراسة. وتشير الإحصاءات إلى نسب عالية في استبقاء الطلبة تتراوح بين الـ (100%)، والـ (92%)، كما يبلغ متوسط مدة الدراسة (4.4) سنة دراسية. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي واللقاءات التي تم عقدها مع أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة والخريجين أن أعداد الطلبة المقبولين مقارنة بالخريجين هي ضمن النسب المقارنة محليًّا، كذلك الأمر بالنسبة لنسب التقدم من سنة إلى أخرى، ونسب الاستبقاء، وطول فترة الدراسة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت وجود خلط فيما يتصل بمتوسط مدة الدراسة، ونسب التقدم؛ نتيجةً لعدم تحييد تأثير الطلبة المحولين والذين يشكلون في بعض السنوات نسبة تتجاوز الـ (10%) من مجموع الطلبة المقبولين، وعليه تنصح لجنة المراجعة الكلية بمراجعة هذا الأمر. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى تتبع الكلية إلى الوجهة الأولى لخريجي البرنامج. وتبين الإحصاءاتُ المقدَّمةُ أنَّ الوجهة الأولى لـ (64%) من الخريجين غير معروفة، في حين بلغت نسبة العاملين في مجال تخصصهم (32%) من مجموع الخريجين. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بتطوير آليات أكثر فاعلية لمتابعة خريجي البرنامج.

4.10 يخصص البرنامج (3) ساعات معتمدة لمقرر التدريب العملي، يتوجب على الطالب من خلاله الالتحاق بإحدى الجهات المتصلة بالعمل القانوني، والتي تتنوع ما بين القطاعين العام والخاص، ويتولى الإشراف على الطالب مشرفان اثنان، الأول هو المشرف الأكاديمي الذي يتولى متابعة الطالب من خلال زيارات دورية في موقع العمل، والمشرف العملي الذي يقوم بكتابة تقرير عن أداء الطالب والتزامه طيلة فترة التدريب، من خلال نموذج معد لهذا الغرض، كما يقدم الطالب تقريرًا دوريًّا كل (50) ساعة تدريبية، إضافة إلى التقرير النهائي الذي يبين فيه الطالب الخبرات والنواحي المعرفية والمهارات التي اكتسبها، ومن ثم تتم مناقشة الطالب على ما ورد في تقريره من قبل لجنة يكون أحد أعضائها المشرف الأكاديمي. درست لجنة المراجعة استمارة المشرف العملي لتقييم الطالب المتدرب، ولاحظت أنه محدد بمحاور تحتاج إلى تفصيل يساعد المشرف العملي في التقييم، وتحقق شفافية وعدالة أفضل، خصوصًا وأن المشرفيْن من جهات مختلفة، وغير معتادين على تقييم الطلبة. وعليه توصي اللجنة بمراجعة وتطوير نموذج التقييم للمشرف العملي بجعله أكثر تفصيلاً ووضوحًا. كما تبين للجنة المراجعة من المقابلات مع الطلبة والخريجين أن نسبة جيدة من الطلبة الذين يدرسون حاليًا في البرنامج يعملون أصلًا في قطاعات مختلفة، قد

علمت لجنة المراجعة أن الطالب يسمح له بالتدريب في نفس جهة العمل، على أن يكون التدريب في الدوائر القانونية لنفس المؤسسة. وتنصح لجنة المراجعة الكلية باتخاذ إجراءات مناسبة لضمان أن تكون فترة التدريب ذات قيمة للطالب، وتضيف معارف جديدة له، وذلك لضمان مصداقية التدريب وجديته وتحقيقه لأهدافه.

4.11 يشمل برنامج البكالوريوس في القانون مقرر بحث التخرج، والذي يمكن أن يسجل فيه الطالب عند اجتيازه (105) ساعة معتمدة من متطلبات البرنامج، واجتياز مقرر "أصول البحث". وتوجد إجراءات واضحة لإدارة وتقديم المقرر تم مراجعتها، وتحديثها في بداية العام الأكاديمي 2014-2015. وتحدد هذه الإجراءات دور ومسئوليات كل من المشرف والطالب، وآليات التقييم وتوزيع الدرجات. ويقوم الطالب بعد التسجيل في المادة باختيار موضوع وعنوان وخطة البحث، وعرضها على المشرف الأكاديمي، ومن ثم يبدأ بالبحث من خلال متابعة مستمرة له من المشرف الأكاديمي. وعند اكتمال البحث يقدم من خلال برنامج إلكتروني للكشف عن الانتحال (Turn-it-in)، والذي يساهم في تعزيز ثقافة الأمانة العلمية. ومن ثم تتكون لجنة من ثلاثة أعضاء، علمت لجنة المراجعة أن أحدهم يكون ممتحنًا خارجيًّا من سوق العمل، لتقييم بحث الطالب. ويخصص للجنة (60%) من الدرجة النهائية، فيما يقوم المشرف بمنح الـ (40%) الأخرى بناءً على عمل الطالب خلال فترة البحث. وترى اللجنة إشراك عضو خارجي في لجنة المناقشة؛ يحقق العديد من الأهداف على مستوى المادة والبرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من ملفات أبحاث الطلبة، ولاحظت أنَّ مستوى هذه الأبحاث تتناسب مع مستوى ومتطلبات البرنامج ودرجته العلمية. كما لاحظت – مع التقدير – الاتباع المنتظم للإجراءات الرسمية المعلنة، وتناسب أسلوب التقييم مع طبيعة المقرر.

4.12 هناك مجلس استشاري مفعّل للبرنامج وله سياسات تشكيل، وتصويت موثقة، وصلاحيات واضحة. ويتكون المجلس من ممثلين عن البرنامج، وخبراء من ذوي الاختصاص في المجال القانوني، وأرباب الأعمال، والخرّيجين، وتُستخدَم تغذيته الراجعة بشكل منظّم لإثراء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج. وقد تبين للجنة المراجعة من اللقاءات مع الهيئة الأكاديمية والإدارية، وأعضاء المجلس الاستشاري. اهتمام الجامعة المتزايد بالمجلس الاستشاري ودوره، والاهتمام بالتغذية الراجعة من اجتماعات المجلس والاستفادة منها في المنهج الدراسي للبرنامج ومحتواه.

وتقدر اللجنة وجود مجلس استشاري فاعل للبرنامج، والذي يشمل خبراء من ذوي الاختصاص وخريجي البرنامج.

4.13 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى حرص الكلية على استطلاع رأي الخريجين وأرباب الأعمال عن البرنامج ومخرجاته من خلال ثلاثة استبيانات؛ استبيان تقييم الطلبة المتوقع تخرجهم، استبيان الخريجين، واستبيان أرباب الأعمال. ويبين استبيان الخريجين الذي تمَّ ملؤه من قبل (25) خريجًا أنَّ نسبة الرضا عن مخرجات البرنامج تتراوح بين الـ (80%) والـ (100%) جاءت أفضلها فيما يتصل بمهارات التحليل والسمات الشخصية، وكانت أضعفها فيما يتصل بمهارات البحث وقيادة فرق العمل. كما اتفق (88%) من الخريجين الذين شملهم الاستبيان على أن البرنامج قد ساعدهم بشكل أو بآخر في تحسين وضعهم المهني، في حين أشار (12%) إلى أن البرنامج لم يكن له أثر يذكر في تحسين وضعهم المهني. كما تم تنفيذ استبيان لأرباب الأعمال، غير أن نتائجه ليست ذات دلالة إحصائية، حيث استجاب (4) من أرباب الأعمال لهذا الاستبيان. وخلال الزيارة الميدانية التقت لجنة المراجعة بمجموعة من خريجي البرنامج وأرباب الأعمال، والذين عبروا عن رضاهم عن البرنامج ومستوى خريجيه. كما أشادوا بالدور الإيجابي الذي يقوم به أعضاء الهيئة الأكاديمية في متابعة شئون الطلبة والخريجين والاهتمام بها. وتقدر لجنة المراجعة وجود رضا بين الخريجين عن مستوى البرنامج ومخرجاته.

4.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك مواصفات واضحة لخريجي برنامج البكالوريوس في القانون، تم ربطها بأهداف البرنامج ومخرجاته
- تستخدم الكلية المقايسات المرجعية للتحقق من تكافؤ برنامج البكالوريوس في القانون مع برامج مماثلة تقدم في جامعات محلية وإقليمية ودولية، ويتم الاستفادة من نتائجها في تطوير هيكل، ومحتوى البرنامج
- هناك سياسات وإجراءات لعمليات التقييم معروفة لدى الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية، ويتم مراقبة مدى تطبيقها باستمرار
- تتبع الكلية آليات مناسبة لضمان توافق عملية التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات

- هناك إجراءات واضحة ومنفذة لمقرر بحث التخرج تحدد مسئوليات وواجبات المشرف والطالب، وتتناسب طرق التقييم مع طبيعة المقرر
- يوجد مجلس استشاري فاعل للبرنامج يتكون من خبراء من ذوي الاختصاص وخريجي البرنامج، وتستخدم تغذيته الراجعة في تطوير البرنامج
- هناك رضا بين الخريجين عن مستوى البرنامج ومخرجاته.

4.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- التوسع في عمليات المقايسة المرجعية لتشمل جميع العناصر الأساسية للبرنامج مثل متطلبات القبول، إنجاز الطلبة والمصادر التعليمية
- تطوير آليات للتحقق من مدى اكتساب الطلبة لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومن ثم للبرنامج
- ضبط إجراءات وأساليب التقييم لتمييز مستويات الطلبة بما يتناسب مع طبيعة ومستوى البرنامج
- تطوير آليات أكثر فاعلية لمتابعة خريجي البرنامج
- مراجعة وتطوير نموذج التقييم للمشرف العملي بجعله أكثر تفصيلاً ووضوحًا.

4.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

5.1 لدى جامعة المملكة حزمة من السياسات واللوائح والإجراءات تنظم عمل الكليات والأقسام، والتي يتم توثيقها في كتيبات السياسة والإجراءات، ودليل الموظفين، ودليل الطالب. وتشتمل السياسات على تلك المتصلة بالموارد البشرية، والمالية، وسياسات القبول، والتسجيل والتعليم والتعلم والتقييم، وسياسات المقايسة المرجعية، والتقييم الداخلي والخارجي، ومراجعة البرامج الأكاديمية. في حين يكون رؤساء الدوائر المعنية مسئولين عن تنفيذ السياسات الخاصة بإداراتهم، حيث يكون العميد ورؤساء الأقسام هم المسئولين عن ضمان تطبيق هذه السياسات واللوائح والإجراءات على مستوى البرنامج. وخلال الزيارة الميدانية قابلت لجنة المراجعة أعضاء من الهيئة الإدارية والأكاديمية للبرنامج، والذين أظهروا معرفة جيدة بهذه السياسات ومجال تطبيقاتها، كل بما يتفق واختصاصه. وتبين للجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن مجالس الكليات والأقسام هي الجهة التي يتم فيها مناقشة هذه السياسات، ومتابعة الالتزام بها. وقد أوضح أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين تمت مقابلتهم أنهم يساهمون من خلال مجالس الأقسام واللجان المختلفة في تطوير هذه السياسات والإجراءات. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات واضحة للجامعة يتم تطبيقها بشكل متناسق على مستوى البرنامج.

5.2 يحدد النظام الأساسي للجامعة المسئوليات الأساسية للعميد ورؤساء الأقسام ومجلس الكلية، والأقسام واللجان الدائمة. كما يبين الهيكل الإداري والتنظيمي للكلية توزيع مسئولية إدارة البرنامج بين القسمين العام والخاص، حيث يقوم العميد بإدارة الكلية يعاونه في ذلك مجلس الكلية، بالإضافة إلى وجود العديد من اللجان التي تتولى مهام مختلفة حسب الغرض من إنشائها. وقد علمت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية بينما يقوم العميد بالتعاون مع منسق البرنامج في ضمان تقديم برنامج ذي مستوى أكاديمي جيد، لمجلس القسم السلطة العليا في إدارة المقررات التي تقع تحت مسئوليته ويقع على رئيس القسم المسئولية المباشرة في الإشراف على عمل جميع أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسمه. كما تشكل اللجان الدائمة للكلية دعمًا لعميد الكلية في إدارته

للبرنامج، وتضمن التناسق في عمل قسمي كلية الحقوق المسئولين عن تقديم البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أن برنامج البكالوريوس في القانون يدار بطريقة تدل على قيادة فاعلة ومسئولة.

5.3 تبين للجنة المراجعة من خلال تقرير التقييم الذاتي والوثائق المرفقة ومقابلات أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية وجود نظام لإدارة الجودة على مستوى الجامعة تضع سياساته العامة لجنة مركزية لإدارة الجودة على مستوى الجامعة، والتي تقدم تقارير دورية عن جودة سير العملية التعليمية إلى مجلس الجامعة. ويتولى مكتب الاعتماد وضمان الجودة الدور الأساسي في مراقبة وتنفيذ هذه السياسة وإجراءاتها، وينسق عمله مع لجنة الجودة في الكلية ومع إدارة الكلية. ويقوم مكتب الاعتماد وضمان الجودة بمراجعة داخلية للبرنامج؛ للوقوف على مدى تنفيذ برنامج البكالوريوس في القانون لسياسات الجامعة فيما يتعلق بالتعليم والتعلم والتقييم، ومراجعة ملفات المقررات الدراسية وتقديم تقرير رسمي يتم مناقشته في مجلس القسم والكلية، والاستفادة منه في تطوير البرنامج. وقد علمت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن لجنة ضمان الجودة في الكلية هي حلقة الوصل ما بين مكتب الاعتماد وضمان الجودة واللجنة المركزية للجودة من جهة، وكلية الحقوق من جهة أخرى، فهي تتولى متابعة تنفيذ السياسة العامة للجودة والتوفيق ما بين قرارات الأقسام المتعلقة بخطط وبرامج التطوير والسياسة العامة للجودة على مستوى الجامعة. وتقوم لجنة ضمان الجودة في الكلية بمتابعة تنفيذ القسم لسياسات التدقيق الداخلي والخارجي، والمراجعة السنوية والدورية للبرنامج، ومتابعة تنفيذ الخطة التحسينية له. كما تقوم بالتواصل مع مكتب التطوير المهني للموظفين لعقد الورش، والندوات المتصلة بنشر الوعي عن سياسات الجامعة وآليات ضمان الجودة. وتشعر لجنة المراجعة بالارتياح لوجود نظام لإدارة الجودة على مستوى الجامعة؛ يتم متابعة تنفيذه فيما يخص عمل الكلية والبرنامج.

5.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن مكتب ضمان الجودة هو الجهة المسئولة عن نشر الوعي بين أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية فيما يخص ضمان الجودة. وقد قام المكتب بعقد عدد من الورش التي تختص بذلك. كما أن وجود لجنة لضمان الجودة في الكلية مكونة من خمسة أشخاص يساهم في أن تصبح عمليات ضمان الجودة جزءًا من الثقافة العامة في الكلية. وقابلت لجنة المراجعة أعضاء من لجان ضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية، ومن مركز ضمان الجودة ولاحظت فهمهم لأدوارهم المختلفة والتزامهم بالتنفيذ. كما عبر أعضاء الهيئة الأكاديمية

عن رضاهم واستفادتهم من الورش المختلفة في فهم الدور المنوط بهم؛ لضمان جودة برنامج بكالوريوس في القانون، وما يتم تقديمه. وتقدر لجنة المراجعة أن أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية لديهم فهم واضح لنظام ضمان الجودة المتبع في البرنامج ولدورهم في تحقيق ذلك.

5.5 لدى جامعة المملكة سياسة وإجراءات موثقة لاستحداث البرامج الأكاديمية. وتتضمن هذه السياسة شروط طرح البرامج الجديدة، والتي تتطلب أن يكون البرنامج المراد طرحه متناسب مع رؤية ورسالة الجامعة، وتوجد أدلة على حاجة السوق المحلي له، وتتوفر له المصادر الأساسية، والموارد البشرية اللازمة. ويقدم الاقتراح من الكلية إلى مجلس الجامعة الذي في حال اقتناعه يقوم بطلب إعداد دراسة جدوى للبرنامج، وإذا كانت الدراسة إيجابية تشكل لجنة لدراسة وتقديم مقترح تفصيلي للبرنامج يأخذ في الاعتبار التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، ونتائج المقاييسات المرجعية. ويرفع المقترح بعدها إلى مجلس الكلية، ومجلس الجامعة للموافقة ومن ثم يقدم إلى مجلس التعليم العالي للحصول على الترخيص. وتلاحظ لجنة المراجعة وجود سياسة وإجراءات مناسبة لإعداد البرامج الجديدة.

5.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ الكلية تتبع سياسة وإجراءات الجامعة عند مراجعة برنامج البكالوريوس في القانون. وتقوم الكلية بمراجعة سنوية للبرنامج تبدأ من قسمي القانون الخاص والقانون العام، حيث يتم تقييم البرنامج بناءً على التغذية الراجعة من الطلبة والبيانات الإحصائية للبرنامج، والتغذية الراجعة من الهيئة الأكاديمية، والمجلس الاستشاري، والتي تُرفعُ إلى لجنة تطوير ومراجعة البرنامج في الكلية، وتحول إلى خطة عمل للقسم يتم متابعة تنفيذها من خلال مجلس ورئيس القسم. ولكن في حال اقتراح تعديلات جوهرية للبرنامج، يجب الحصول على موافقة مجلس الجامعة قبل تفعيل هذه التعديلات. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال دراسة محاضر الاجتماعات للقسم واللجان المعنية والاجتماع مع أعضاء الهيئة الأكاديمية – وجود آلية مناسبة لمراجعة البرنامج بصورة سنوية أدت إلى تحسينه.

5.7 يشير تقرير التقييم الذاتي وإجراءات مراجعة البرامج الأكاديمية، إلى أنه بالإضافة إلى المراجعة السنوية المشار إليها أعلاه، والتي يديرها رؤساء الأقسام، هناك مراجعة دورية للبرنامج تتم كل خمس سنوات، ويتولى إدارتها عميد الكلية، بمتابعة وإشراف لجنة مراجعة وتطوير المناهج بالكلية، ومكتب الاعتماد وضمان الجودة في الجامعة ومجلس الجامعة؛ ويستخدم في تلك

المراجعة العديد من الوثائق التي من أهمها المقاييسات المرجعية للبرامج المماثلة إقليميًّا ودوليًّا، وتقارير المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، وآراء المجلس الاستشاري؛ وقد قامت الكلية بمراجعة البرنامج في العام الأكاديمي 2012–2013، نتج عنها تطوير خطة جديدة للبرنامج تم تطبيقها في العام الأكاديمي 2013–2014. وتقدر لجنة المراجعة، وجود آليات مطبقة لمراجعة البرنامج، يتم توظيف نتائجها لتطوير البرنامج.

5.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الكلية تقوم باستطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة الداخليين والخارجيين من طلبة، وخريجين، وأرباب أعمال؛ للحصول على التغذية الراجعة، وتحليل النتائج، واستخدامها لتطوير البرنامج. وقد قدمت للجنة أدلة على تنفيذ هذه الاستطلاعات. وبالرغم من وجود بعض الأدلة على استفادة البرنامج من نتائج هذه الاستطلاعات، لم تجد لجنة المراجعة دليلًا على وجود آلية مطبقة لإجراء الاستطلاعات مع ذوي العلاقة بشكل ممنهج. كما لاحظت لجنة المراجعة قلة عدد المشاركين في هذه الاستطلاعات، خاصة أرباب الأعمال. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بتطوير نظام مُمنهج، يتم من خلاله تجميع التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وتحليل النتائج، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

5.9 تبين للجنة المراجعة من الزيارة الميدانية، وجود نظام فاعل لاستقراء مجالات تطوير أداء أعضاء الهيئة الأكاديمية مع آليات مناسبة لتنفيذ النتائج وتقييمها؛ إذ يختص مكتب التطوير المهني للموظفين بموضوع التطوير المهني لأعضاء الهيئة الأكاديمية في الجامعة، حيث يطرح خطة سنوية لتطوير أعضاء الهيئة الأكاديمية؛ يستقي موضوعاتها من نتائج التقييم السنوي لأعضاء الهيئة الأكاديمية التي يقوم بتجميعها وتحليلها قسم إدارة الموارد البشرية. ويقوم مكتب التطوير المهني للموظفين في نهاية كل ورشة تدريب بتقييم فاعلية عملية التدريب من خلال تحليل التغذية الراجعة من المشاركين في التدريب. وفي نهاية كل عام أكاديمي يُقدَّمُ تقريرٌ للعمداء ورؤساء الأقسام يلخص فيه نتائج تقييم فاعلية التدريب. وقد أبدى أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين تمت مقابلتهم رضاهم عن الورش التي تلقوها خاصة الورش المتصلة بالتدريب على كتابة، واستخدام مخرجات التعلم في المقررات الدراسية، والبرنامج وتوفيقها مع أهداف البرنامج والكلية ومواصفات الخريج، بالإضافة إلى تنفيذ دورة عن تطبيق نظام التعلم الإلكتروني

في إدارة العملية التعليمية. وتقدر لجنة المراجعة وجود نظام فاعل لاستقراء مجالات تطوير أداء أعضاء الهيئة الأكاديمية مع آليات مناسبة لتنفيذ النتائج وتقييمها.

5.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام الكلية باجتماعات رسمية مع أرباب الأعمال لمعرفة احتياجات سوق العمل. كما تشير نتائج استبيانات الخريجين، وأرباب الأعمال إلى وجود تواصل معهم ولكنه بشكل محدود. كما أن أسئلة الاستبيان لا تستقرئ بشكل واضح احتياجات سوق العمل. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى كون المجلس الاستشاري للبرنامج يضم في عضويته بعض المتخصصين في المجال القانوني. غير أن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على وجود منهجية واضحة ضمن أطر (موضوعية وزمنية) محددة يمكن من خلالها تحديد احتياجات سوق العمل، والمهن القانونية الأكثر طلبًا، فمثلا لا يوجد دليل على التواصل بصورة رسمية مع جمعية المحامين، أو المعهد القضائي، أو الدوائر الحكومية التي توظف مستشارين قانونيين؛ وبالتالي لا توجد بيانات يمكن التعويل عليها للتأكد من المجالات القانونية الأكثر حاجةً أو تطرقًا. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بتنفيذ دراسة محكمة يتم من خلالها تحديد احتياجات سوق العمل وضمان مواكبة البرنامج لهذه الاحتياجات.

5.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسات واضحة للجامعة يتم تطبيقها بشكل متناسق على مستوى البرنامج والهيئة الإدارية والأكاديمية على علم بما يخص عملهم
- يدار برنامج البكالوريوس في القانون بطريقة تدل على قيادة فاعلة ومسئولة
- أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية لديهم فهم واضح لنظام ضمان الجودة المتبع في البرنامج، ولدورهم في تحقيق ذلك
- هناك آليات مطبقة لمراجعة البرنامج، يتم توظيف نتائجها لتطوير البرنامج
- يوجد نظام فاعل لاستقراء مجالات تطوير أداء أعضاء الهيئة الأكاديمية مع آليات مناسبة لتنفيذ النتائج وتقييمها.

5.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تطوير نظام ممنهج يتم من خلاله تجميع التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وتحليل النتائج، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات
- تنفيذ دراسة محكمة يتم من خلالها تحديد احتياجات سوق العمل، وضمان مواكبة البرنامج لهذه الاحتياجات.

5.13 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج البكالوريوس في القانون الذي تطرحه كلية الحقوق بجامعة المملكة جدير بالثقة.